الحصاد السياسي

خلال سنة

2016

تيار الوفاء الإسلامي
Al-wafa'a islamic party | Bahrain

بسم الله الرحمن الرحيم

يحوي تقرير الحصاد السياسي لسنة 2016 ميلادية رصدًا لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والميدانية التي رسمت ملامح ثورة 14 فبراير خلال السنة، والتي ستترك أثرها على مسار الصراع بين شعب البحرين والنظام الخليفي الفاقد للشرعية.

وقد كتب هذا الحصاد السنوي من أجل توفير مادة لدراسة الأحداث والتطورات المحلية، وفهم خلفياتها، وللتخطيط للمرحلة المقبلة في عمر الثورة والنضال الشعبي من أجل الحرية والكرامة.

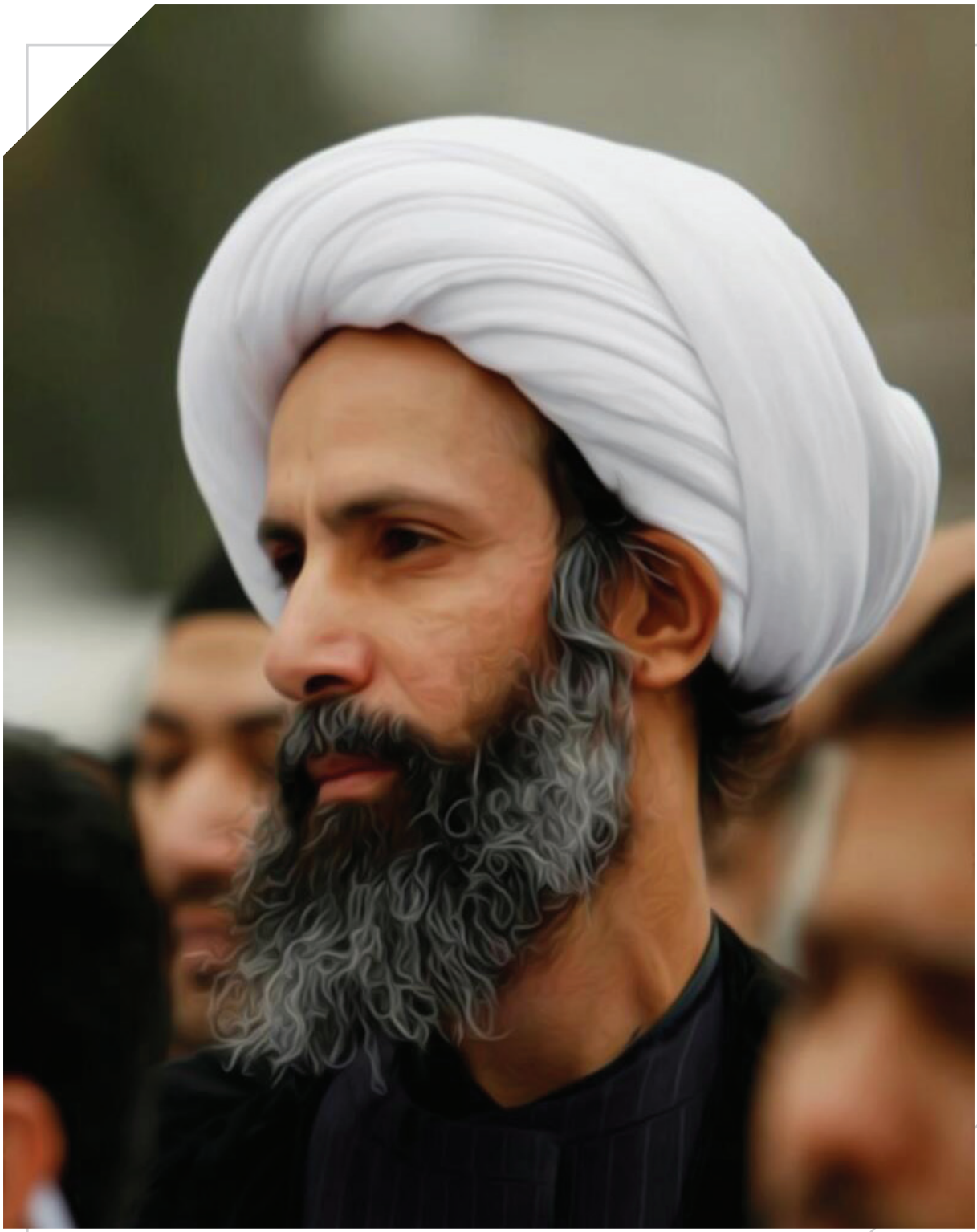

شهادة الشيخ النمر

استهل البحرانيون العام الجديد 2016م على وقع جريمة إعدام سماحة الحجة آية الله نمر باقر النمر «قدس الله نفسه الزكية»، وقد بدى على أبناء الشعب الصدمة، كون إعدام الشيخ الشهيد لم يكن متوقعًا.

تصاعد الحراك الميداني

شهدت الفترة الممتدة من إعدام الشيخ الشهيد النمر في مطلع السنة وحتى 14 فبراير/شباط 2016م تصاعدًا في الحراك الميداني والاحتجاجي، وإعادة الروح إلى ساحات الاحتجاجات. ومن ثمار دماء الشيخ الشهيد النمر «قدس سره» مشاركة ما يقارب 40 منطقة في الاحتجاجات في الفترة المشار إليها، وتفاعلت هذه المناطق مع فعالية «عصيان النمر" وفعاليات ذكرى الثورة في 14 فبراير/شباط.

دشنت القوى الثورية في ذكرى دخول القوات السعودية الغازية للبحرين في 13 و14 مارس فعالية مشتركة تحت عنوان «احتلالكم تحت أقدامنا».

عتقال ناشطين بتهمة الانضمام لتيار الوفاء الإسلامي وقيادات ميدانية مؤثرة

في الثلاثة أشهر الأولى من 2016م شن النظام حملة أمنية أفضت لاعتقال مجموعة من المواطنين بتهمة الانضمام من تيار الوفاء الإسلامي. الدعم الغربي للنظام في مجال الاختراق الالكتروني وضعف الدعم والإسناد المالي والمعرفي للكوادر على الأرض لعب دورًا في وقوع الكثير من القيادات الميدانية بيد السلطة، وخاصة أن العديد من هذه القيادات تعيش مطاردة من قبل السلطات والمخابرات.

وحينها هاجم وزير خارجية النظام الخليفي "حزب الله"، ودعا لإدراجه ضمن قائمة الإرهاب الدولية، جنبًا إلى جنب مع تنظيم داعش الإرهابي، بل ودعا إلى ضربه عسكريًا. كما قام إعلام النظام الخليفي بإخراج مسرحية ادّعى فيها اكتشاف تنظيم إرهابي مرتبط بتيار الوفاء الإسلامي، ويتلقى الدعم المادي واللوجستي والفني من كل من: حزب الله والحرس الثوري.

كان الفهم للحملة الخليفية على حزب الله والجمهورية الإسلامية، وربط تيار الوفاء الإسلامي بهما، هو أن محور الشر السعودي كان بصدد تصعيد حالة العداء السياسي مع الجمهورية الإسلامية وقوى الممانعة، والتغطية على جريمة إعدام الشيخ الشهيد نمر باقر النمر «قدس الله نفسه الزكية»، فكان هذا الإخراج الاستخباراتي، وخاصة أن تيار الوفاء الإسلامي هو الوحيد على الساحة البحرانية الذي يعلن انتماءه لجبهة ولاية الفقيه صراحة وبلا مواربة، ولديه من الأدبيات والفعاليات والجهد الثقافي الذي يظهر هويته هذه، ويربّي من خلالها الشباب والجماهير على هذا النهج. كما إن الإعلان الخليفي هَدَفَ إلى ضرب شرعية المطالب التي رفعها التيار خلال الثورة أمام الرأي العام في الخارج، وجزء من الرأي العام الداخلي، من خلال وصم التيار بالإرهاب والارتباط بأجندات خارجية، وهي نفس الذريعة التي روجت لها العصابة الخليفة لسجن قادة الثورة، واستهداف القوى الفاعلة في الساحة.

من ناحية أخرى، هناك ما أوردته صحيفة أخبار الخليج في عددها بتاريخ 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2016م، حيث نقلت عن النيابة العامة بأن مجموعة من الحقوقيين استلموا مبالغ طائلة من الحرس الثوري الإيراني للمشاركة في مؤتمرات حقوقية في جنيف وتونس، وتماديًا في الغي والتلفيق؛ فقد أقحمت النيابة الخليفية تيار الوفاء الإسلامي في هذه الفبركة، حيث اتّهم التيار بأنه الوسيط المالي بين الحقوقيين والحرس الثوري.

حملة قمعية استباقية

على إثر تصاعد الاحتجاجات بعد استشهاد سماحة الشيخ نمر باقر النمر، وصولًا لذكرى الثورة، واستمرار الحراك في عامه السادس ظهر القلق على النظام الخليفي، على شكل تصريحات ومواقف غير متزنة وتصعيدية من قبل بعض رموز القبيلة الخليفية الحاكمة، وأبرزهم وزير خارجية النظام ووزير الداخلية، اللذان اتهما الجمهورية الإسلامية وحزب الله بدعم جماعات متطرفة -حسب تعبيرهم- في البحرين، وقد صرح وزير الداخلية الخليفي في مؤتمر صحفي بأن الاحتجاجات هي: عملية تخريبية تقوم بها جماعات تؤمن بنظرية بولاية الفقيه، والتي فرضتها إيران على الشيعة، والتي لا يؤمن بها معظم الشيعة والشعب البحريني، حسب تصريح وزير الداخلية.

وهدد وزير داخلية النظام بأن الاجراءات ستطال المنابر التي تثير الشغب، وتحرض على الكراهية، وهو تعبير تستخدمه السلطة في الإشارة إلى علماء الدين الذين يطالبون بحقوق الناس، أيًّا يكن نوع الخطاب ومستوى ونوع الحقوق والمطالب التي يرفعها ذلك الخطيب أو الإمام. كما قال وزير الداخلية بأن السلطة بصدد تطبيق سياسة «استباقية» في التعامل مع الخطباء والأئمة الذين يثيرون العامة، ومع أي حراك سياسي يحرض على النظام ومقاومة القانون، حسب توصيف وزير الداخلية الخليفي.

استهداف الدين وعلمائه ومؤسساته

تنفيذًا للتهديدات المعلنة من قبل وزير الداخلية فقد هجّرت أجهزة العصابة الخليفية فضيلة الشيخ محمد خجسته والشاب حسين خير الله وآخرين، واستدعت إلى التحقيق مجموعة من علماء الدين كسماحة السيد مجيد المشعل وسماحة الشيخ محمد صنقور، وتأتي هذه الجرائم كجزء من سياسة عامة تعتمدها العصابة الخليفية لإسكات الأصوات العالية، ولترهيب الناس.

إذًا هي حرب دينية وثقافية تحت مسمى منمّق وهو «الاستراتيجية الاستباقية»، وعلى أرض الواقع فهذه الاستراتيجية الاستباقية، وهذه الحرب الدينية لم تبدأ بتصريح راشد آل خليفة، بل هي استراتيجية وحرب وضعها البريطانيون والأمريكيون، وبدأوا تطبيقها بقوة مطلع الألفيّة، عبر مشروع التجنيس الذي وصل لطريق مسدود، واستغل الخليفيون بعض محطات ثورة 14 فبراير لتصعيد استراتيجيتهم الاستباقية عبر هدم المساجد، وفصل الموظفين، وتهجير المواطنين، وإسقاط جنسياتهم، وما بدأته العصابة الخليفية مؤخرًا من التهديد ضد خطاب المنبر الحسيني، واستدعاء أئمة المساجد والخطباء، وتهجير العلماء والمواطنين، وتشديد الرقابة على العمل الخيري، وفرض قيود السفر، إلا مرحلة جديدة من مراحل ما سماه الخليفيون «الاستراتيجية الاستباقية».

انكفاء الجمعيات السياسية

رأت معظم الجمعيات السياسية الرسمية أن السكوت فيما يخص إعدام الشهيد الشيخ نمر باقر النمر «قدس سره» هو الأسلم والأصح سياسيًا، وكذلك كان موقف العديد من علماء الدين وخطباء المنبر في البحرين. وكذلك كان الموقف عندما شنّ حلف الشيطان السعودي الحرب على اليمن، وهو الموقف نفسه عندما اعتقل سماحة الشيخ المجاهد حسين الراضي، والذي استنكر جريمة إعدام الشيخ النمر، وتصنيف حزب الله كمنظمة إرهابية، واستمرار العدوان على اليمن.

اختفت أصوات سياسية مهمة من المعارضة بعد الاعتقالات التي طالت عناصر وقيادات فاعلة في الجمعيات السياسية، مثل فضيلة الشيخ علي سلمان وفاضل عباس وإبراهيم شريف، ونجحت السلطة في تحجيم صوت الجمعيات ونشاطها سواء في الداخل أو في الخارج وعلى المسرح الدولي. نظرًا لذلك برزت الحاجة أكثر لترتيب صفوف قوى المعارضة في الخارج، وتشكيل تكتل سياسي يكون الواجهة السياسية للحراك الميداني الداخلي، ويكون صوت الشعب في المحافل الدولية والنشاطات الخارجية.

هجمة إعلامية على القادة الأسرى

في 27 فبراير/شباط قام تلفاز العربية المعروف بكونه أداة بيد آل سعود ببث برنامج وثائقي رديئ سمّاه «صندوق فبراير الأسود»، وهو فلم مركّب من عدة مشاهد مصوّرة لمقابلة في السجن بين مبعوث الملك والقادة الأسرى، وقد صُوّرت المشاهد بعد أسابيع قليلة من اعتقال الرموز في 2011، ويظهر أن التصوير كان خلسة.

تم تركيب مشاهد الفلم بطريقة توحي بتنازل بعض القادة الأسرى عن المطالب التي رفعوها، واعتذارهم عن أخطاء ارتكبوها، غير أن الأستاذ عبدالوهاب حسين تحدث في سنة 2011 عن حصول لقاء مع مبعوث للملك، وتم تصويره، وذكر الأستاذ تفاصيل وظرف اللقاء بطريقة مغايرة تمامًا للمشاهد المركّبة في الفلم، كما وردت تفاصيل هذا اللقاء في كتاب «إفادة وطن»، الذي نشره تيار الوفاء الإسلامي نسخته الأولى سنة 2014م، وأعاد نشره بعد فلم العربية، ممّا يظهر أن الفلم المذكور تم إنتاجه بهذا الشكل ونشره في ذلك التوقيت بغية تحقيق أهداف محددة، منها تحطيم معنويات الناس، وصورة قادتهم الناصعة في القلوب، والنيل من الحالة المعنوية التي تربط الناس بقادتهم الأسرى، وتنفير الناس من الثورة وقادتها وأدبياتها، وخاصة مطلب ثورة ١٤ فبراير الأساس في إسقاط الحكم الخليفي الدكتاتوري.

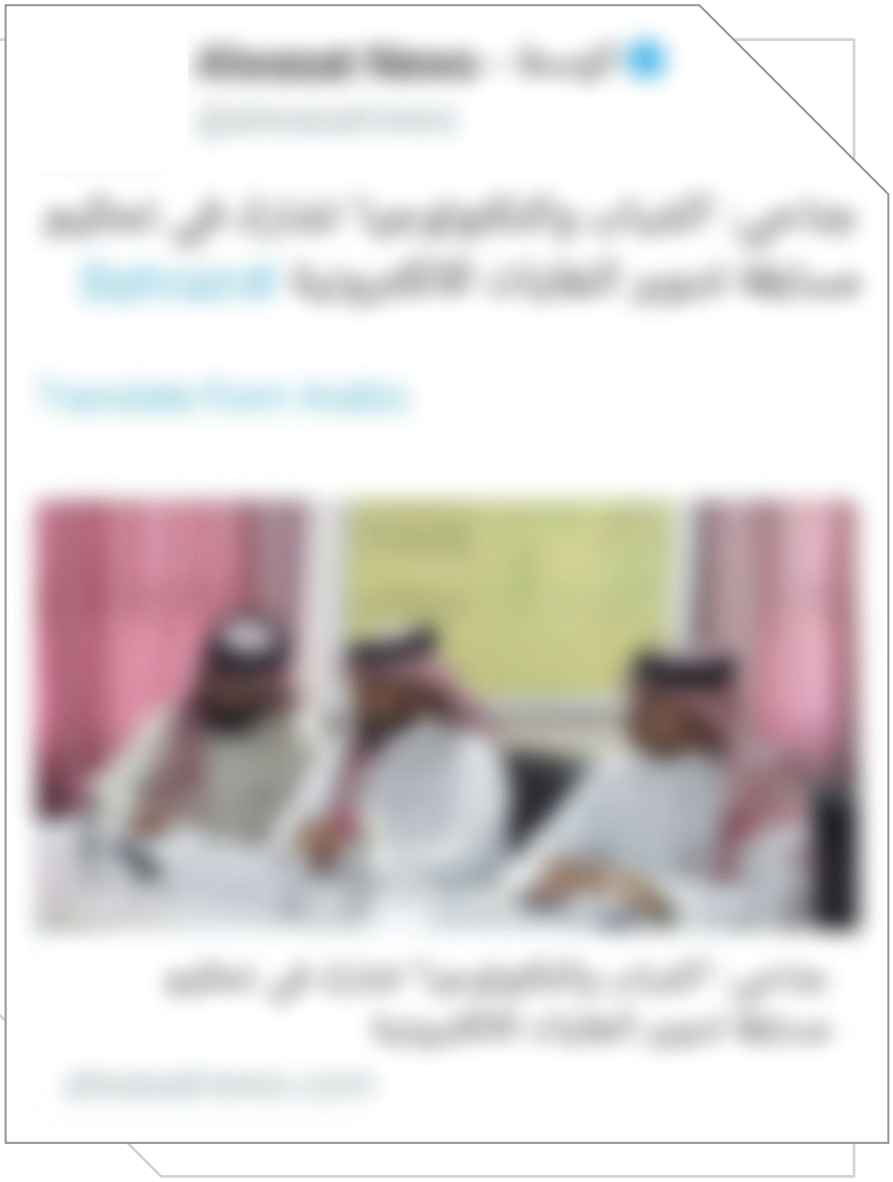

دعوات غير بريئة لمراجعة أخطاء الثورة

ظهرت في مطلع العام 2016م دعوات من قبل قياديين في بعض الجمعيات السياسية وإحدى جرائد إلى مراجعة أخطاء الثورة والقبول بالتقسيط في تحقيق المطالب والمرونة في الطرح السياسي، وتلقت هذه الدعوات صدودًا وامتعاضًا شعبيًا عبّر عنه الكثير من الناشطين الميدانيين، وكذلك رابطة شهداء البحرين والتي أصدرت بيانًا رأت فيه أن هذه الدعوات ليست في محلها وغير واقعية، وهي تغري النظام الظالم بالمزيد من الاستضعاف للشعب، وتسترخص تضحيات الشعب مقابل الفتات، ودعا البيان القوى السياسية لوضع الإرادة الشعبية نصب العين في أيّ طرح سياسي.

انطلقت دعوات بعض الجمعيات السياسية لمراجعة أخطاء الثورة والقبول بتقسيط المطالب السياسية وترويج إحدى الجرائد التي تمتلك انتشارًا واسعًا للمراجعة والتقسيط في خط متوازٍ، مما يستدعي البحث في احتمال كون هذه الدعوات منسقة أو مدفوعة من قبل جهة واحدة تملك نفوذًا في الجهتين: الجمعيات السياسية والجريدة.

جهود السفارة الأمريكية للتطبيع مع الشعب

قام السفير الأمريكي الجديد في البحرين في سنة 2016 بجهد ملفت في التطبيع والتقرب إلى أوساط المجتمع البحراني المعارض بشكل خاص، حيث التقى مرارًا مع أفراد في الجمعيات السياسية الرسمية، كما حضر مجلس عزاء سماحة العلامة السيد جواد الوداعي «رحمه الله» بصحبة قياديين في إحدى الجمعيات السياسية.

كما أن السفارة الأمريكية تقيم برامج أكاديمية واجتماعية وترفيهية ومعارض لعامّة الناس، والأمريكيون بحاجة لهذا النوع من جهود ووسائل العلاقات العامة للتغطية على موقفهم العملي الداعم للحكم الخليفي، والذي عبّر عنه بيان الخارجية الأمريكية في 1 مارس/آذار 2016، والذي وصف النظام في البحرين بالصديق والحليف، وتعهّد بتقديم كافة أنواع الدعم لهزيمة الإرهاب والتطرف، حسب وصف البيان، والذي لم يتناول انتهاكات النظام في البحرين وجرائمه، ولم يُشر إلى حراك الشارع ومطالبه السياسية.

مظاهر البطولة والتمرد في سجون النظام الخليفي

في 3 يونيو/حزيران 2016م كسر مجموعة من الأسرى في سجن الحوض الجاف قيود الأسر في عملٍ نوعيٍّ شجاع، أظهر ضعف وهوان الخليفيِّين ومرتزقتهم أمام إصرار هؤلاء الشباب.

تهديد قوة دفاع البحرين بنزول الجيش للشوارع

اجتاحت القرى والبلدات البحرانية موجة من الإحتجاجات الجماهيرية يوم الأحد (8 مايو 2016) ضمن فاعلية "العصف المأكول" التي أعلنت عنها عدد من المجاميع الثورية. وارتفعت موجة الاحتجاج والتظاهر في العديد من البلدات ومنها المرخ، مقابة، العكر، سترة، كرزكان وبلدات اخرى.

وضمن فعاليات العصف المأكول تعرَّض المتظاهرون في منطقة كرباباد لحملة قمع عنيفة من قبل مرتزقة النظام الخليفي، والذي على إثره رد الثوّار بإطلاق قنابل المولوتوف على مركبة للمرتزقة، فاحترقت بالكامل، وعلى إثر ذلك، وبسبب تصاعد الاحتجاجات الثورية التي عمّت مختلف مناطق البحرين، أطلق مايسمى بالمشير في قوة دفاع البحرين في اليوم التالي تهديدا بأن قوة الجيش مستعدة لمساندة قوات وزارة الداخلية في عملياتها في شوارع البحرين.

إسقاط الجنسية عن آية الله قاسم «حفظه الله»

بعد إسقاط الجنسية عن سماحة آية الله الشيخ عيسى قاسم، جرت لقاءات مكثفة لقوى المعارضة البحرانية، ومنها تيار الوفاء الإسلامي وآخرين، واتفقوا على وضع ثقلهم في الساحة من أجل تحريك الجماهير في الشارع.

قامت الوسائل الإعلامية للمعارضة مثل قناة اللؤلؤة وصفحات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بدورها التحشيدي للتظاهر في 8 يوليو بجمعة الفداء.

حسب الترتيبات الميدانية بين قوى المعارضة تم عقد حفل خطابي وتحشيدي في مدينة قم المقدسة بالجمهورية الإسلامية، حيث شارك قياديون في المعارضة بكلمات دعوا فيها الناس للتحرك الجاد لحماية سماحة الشيخ عيسى، وبذل التضحيات في ذلك.

كما أن تيار الوفاء الإسلامي عمل على التواصل مع المناطق ودعوتها للمشاركة الفاعلة في جمعة الفداء بتاريخ 8 يوليو/تموز 2016م، وخرجت التظاهرات والمسيرات في أكثر من 30 منطقة وبلدة في تطور كبير للحراك الاحتجاجي، حيث انحصر الحراك الاحتجاجي قبل استهداف سماحة الشيخ عيسى في 20 منطقة تقريبًا فقط.

كان حضور الناس في الميادين في جمعة الفداء يؤشر على أن الشعب البحراني ممكن أن يثور على النظام مجددًا بشرط توحد القوى السياسية والثورية، وتقدّم العلماء للاحتجاجات والتظاهرات وتصديهم لقيادتها.

تصريحات قادة محور المقاومة التحذيرية للنظام الخليفي

على إثر تصعيد النظام الخليفي ضد الشعب البحراني، والذي وصل إلى أوجّه بغلق المؤسسات الدينية والسياسية، وسجن وترحيل علماء الدين، ونزع الجنسية عن آية الله قاسم «حفظه الله»، والتهديد بسجنه أو ترحيله، وسجن النساء، فقد أطلق عدد من قادة المقاومة الإسلامية في المنطقة تحذيرات شديدة اللهجة للنظام الخليفي، وكان من أبرز هذه التحذيرات ما أطلقه اللواء قاسم سليماني من أن سلوك النظام سيجر لانتفاضة مسلحة تطيح بالنظام الخليفي، وتصريح قائد عصائب أهل الحق في العراق الشيخ قيس الخزعلي بأن المقاومة الإسلامية في العراق مستعدة لدعم الشعب البحراني قبال الاعتداءات التي يقوم بها النظام الخليفي.

نتيجة للضغط الشعبي الداخلي والسخط على سياسات بريطانيا وأمريكا، حيث حمّلهما الشعب مسؤولية الجرائم التي يقوم بها النظام، وحيث ظهر الغضب الشعبي عبر سحق أعلام أمريكا وبريطانيا في العديد من الفعاليات الشعبية، وبفعل تصريحات قاسم سليماني وقادة محور المقاومة غير المسبوقة؛ عمل السفير الأمريكي في البحرين لزيارة السيد عبد الله الغريفي، كما أبدى نائب الرئيس الأمريكي قلقه من التطورات في البحرين، ودعا للمصالحة السياسية، مما اعتبر أنه نوع من التملّص من مسؤولية الأحداث في البحرين، وكجزء من حملة تحسين صورة أمريكا المشوّهة داخل البحرين.

منذ صدور قرار إسقاط جنسية سماحة آية الله الشيخ عيسى قاسم كان مخطط النظام تهجير سماحة الشيخ خلال أيام قليلة، وهذا ما عبّر عنه وزير داخلية آل خليفة في لقاء جمعه ببعض النواب في مجلس الشورى الصوري حيث قال لهم «سيتم إخراج عيسى قاسم من البلد خلال أيام قليلة»، إلا أن ردّات الفعل المحلية؛ مثل اعتصام الناس في الدراز بعد قرار إسقاط جنسية سماحة الشيخ، والإقليمية - لا سيما من قبل سماحة القائد آية الله الخامنئي والجنرال قاسم سليماني - جعلت النظام الخليفي يتريّث ويعيد الحسابات بشكل أدق، ويقيس عمق الماء قبل النزول إليه.

تنامي العداء والتدخل الأمريكي والبريطاني

شهدت سنة 2016 تدخل أمريكي وبريطاني مباشر عبر العناصر الأمنية التي تشارك في الاقتحامات، وعبر تقديم التدريب والاستشارة العسكرية والأمنية، وتقديم الدعم التقني والالكتروني لتعقّب الناشطين الشباب في مدن وبلدات البحرين.

وقد عبّر النظام الخليفي، والإدارتان: الأمريكية والبريطانية عن حجم ونوع الدعم والتعاون في أكثر من لقاء ومناسبة علنية، وقد أصدر تيار الوفاء الإسلامي دعوات عدة خلال السنة لاستنكار الدور العدائي الذي تقوم به كل من أمريكا وبريطانيا في تقديم الدعم للدكتاتورية الخليفية، وملاحقة الناشطين والمعارضين، وقد قام الشباب بعد دعوة عامة من قبل تيار الوفاء الإسلامي برفع شعار «أمريكا الشيطان الأكبر» في اعتصام الدراز، كما تم وضع أعلام أمريكا وبريطانيا تحت الأرجل في اعتصام الدراز وفي العديد من مواكب العزاء خلال إحياء ذكرى استشهاد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام احتجاجًا على دعم الدولتين للنظام الخليفي، وتحميلهم المسؤولية في استهداف الشيخ عيسى.

العودة البريطانية للبحرين عسكريًا

يرجع تاريخ العلاقة بين بريطانيا والسلطة الخليفية إلى عام 1805م على وجه التقريب، حيث كانت بريطانيا قوة احتلال كبرى آنذاك، وكانت القبيلة الخليفية قد وطأت قدمها البحرين قبل عقد ونصف من الزمن تقريبًا، فتلاقت مصالحهما المشتركة في الهيمنة على البحرين وشعبها.

طبيعة العلاقة بين الجانبين هي علاقة حماية ودعم وتقوية من قبل بريطانيا كقوة احتلال مقابل الحصول على تسهيلات تضمن التواجد البريطاني في المنطقة كقوة رئيسة.

اتخذ التواجد البريطاني في المنطقة منحى متأرجح وأوجه متعددة، إلا أن افتتاح القاعدة العسكرية البريطانية في البحرين في 2016، وحضور رئيسة الوزراء البريطانية اجتماع مجلس التعاون الخليجي يمثل بداية مرحلة سياسية فارقة، وعودة للتواجد البريطاني العسكري في المنطقة من بوابة البحرين حماية للدكتاتورية التي تتلاقى مع مصالح بريطانيا.

افتتح ولي العهد البريطاني تشارلز (الخميس 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016) قاعدة بلاده العسكرية في البحرين، في ظل انتقادات للدعم الذي يلقاه النظام الخليفي في البحرين من الحكومة البريطانية، وتقع القاعدة العسكرية البريطانية في شمال شرق البحرين، كمرفق منفصل في منطقة ميناء سلمان، ويفصلها شارع خليفة بن سلمان عن القاعدة الأمريكية في الجهة المقابلة.

القمة الخليجية

عُقِدَت في البحرين القمة الخليجية السابعة والثلاثين في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر/كانون الأول 2016م، ولمدة يومين برعاية وحضور بريطاني خاص، حيث حضرت رئيسة وزراء بريطانية القمة كعضو شرفي، من أجل تعزيزالعلاقات والتعاون بين بريطانيا ودول الخليج، وخاصة في مجالي الأمن والاقتصاد، وأتت القمة في وقت شهدت فيه بلدان الخليج تحديات داخلية وخارجية، وسياسات داخلية وخارجية عمّقت من الأزمة التي تعيشها معظم الأنظمة فيها مع شعوبها ومحيطها الإقليمي الملتهب بالصراعات والحروب.

من اللافت والذي كشف الكثير من الدلالات السياسية هو حضور رئيسة الوزراء البريطانية لفعاليات القمة الخليجية 37 في المنامة، والتي تستضيف قاعدة عسكرية بريطانية تم افتتاحها قبل أسابيع من عقد القمة، لتدشن رجوع التواجد العسكري البريطاني في منطقة الخليج بعد الرحيل منها قبل 4 عقود، وأتى التمثيل البريطاني في قمة الخليج على أعلى مستوى ليمثل التزامًا من قِبَل بريطانيا بتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بينها وبين دول الخليج، حسب تصريحات مسؤولي الطرفين، على حساب حقوق شعوب المنطقة، ودون اكتراث لحقيقة أن الدعم الذي تقدمه بريطانيا لأنظمة الخليج هو دعم مباشر لقمع التحركات الشعبية، كما هو حاصل في البحرين عبر عقود السلاح ومشاريع التدريب والدعم الاستخباراتي.

كانت ثلاثية الابتزاز حاضرة في خطاب رئيسة وزراء بريطانيا، فكانت مواضيع الإرهاب والتدخلات الإيرانية والعلاقات الاقتصادية العناوين الأبرز في خطابها خلال القمة، حيث اشرأبت أعناق بعض القادة الخليجيين المذعورين لسماع تطمينات حول المستقبل السياسي والاقتصادي المجهول لبعض الدول الخليجية التي سخّرت أموالها لدفع فواتير الحروب الأمريكية والبريطانية في المنطقة، وحرمت شعوبها من حقوقها السياسية، وأضاعت ثرواتها واقتصادها بعد عقود من الاستنزاف لصالح العائلات المالكة.

كان مفاد خطاب تيريزا ماي طلب المال الخليجي قبال توفير الدعم الأمني والعسكري، وحماية العرش، وهي نفس المعادلة التي قدمها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وإن كان ما قدمته تيريزا قد غُلِّف بالكثير من الكلام المعسول الذي يخفي وراءه المكر والابتزاز.

أكدت تيريزا ماي في خطابها بأن السياسة البريطانية الحالية هي امتداد لسياسة تغليب مصالحها الجشعة على مصالح ومطالب الشعوب، والتي ابتدأت في فترة الاحتلال لمنطقة الخليج قبل 200 سنة، وإن تكرار تيريزا ماي نفس السلسلة من الأكاذيب حول التدخلات الإيرانية ما هو إلا تكرار لرواية النظامين السعودي والخليفي من أجل تبرير القمع والقتل، والهروب من مطالب التغيير والإصلاح.

مؤتمر حوار المنامة

أنهى حوار المنامة انعقاده للمرة 12 في البحرين، بعد أيام من انتهاء القمة الخليجية، وبحضور مسؤولين أمنيين ودبلوماسيين من عدة دول غربية وعربية، حيث تناولت الفعالية هذه المرة عناوين منها التهديدات الإرهابية العابرة للحدود، وتداعيات الأزمات في سوريا والعراق على أمن المنطقة سياسيًا واقتصاديًا، كما عُقِدَت جلسات سرية تناولت موضوعات غير معلنة بين الحلفاء الأمنيين، وانتهت فعالية حوار المنامة بلقاءات تسويقية بين موردي السلاح والبرامج الأمنية من جهة وبين ممثلي الجهات العسكرية والأمنية في الدول الخليجية والعربية.

من المفارقات العجيبة أن الأطراف القائمة على حوار المنامة 12 هي نفسها الأطراف الرئيسة في زعزعة الأمن الإقليمي وشن الحروب وتوفير البيئة السياسية والثقافية والمالية الحاضنة للإرهاب والتطرف وقمع تطلعات الشعوب، وأنه بعد 12 حوارًا أمنيًا بين هذه الأطراف فإن أمن المنطقة ومستقبلها السياسي يتجه نحو المزيد من التدهور والآفاق المجهولة.

كذلك لم يكن غريبًا غياب الحديث عن المشاكل الأساسية لزعزعة الأمن الإقليمي، والمواضيع الحقيقية التي تهم شعوب المنطقة، ومنها مشكلة الدكتاتورية وسببها في الأزمات والثورات الداخلية وزعزعة الأمن، والاحتلال الصهيوني واعتداءاته على سيادة دول المنطقة، والحروب التي يشنها الحلف السعودي بشكل مباشر أو بالوكالة في كل من اليمن وسوريا والعراق.

كما جرى حوار المنامة على أسس منها تعريف الإرهاب والمنظمات الإرهابية بما يتوافق ورؤية أمريكا وبريطانيا، وفي ظل غياب واضح للإشارة إلى العدو الصهيوني بوصفه السبب الرئيس لصراعات المنطقة، وتقديم الجمهورية الإسلامية على أنها الخطر والعدو، في محاولة لإحلال الأصدقاء محل الأعداء، والأعداء محل الأصدقاء، وابتزاز المال الخليجي من خلال وهم الخطر الإيراني.

إذًا فحوار المنامة لم يكن سوى اجتماع أمني بين حلفاء يريدون تحسين تعاونهم الأمني لتعزيز سلطة الدكتاتوريات في المنطقة، بعيدًا عن هموم الشعوب الحقيقية، ولو أرادوا مصلحة الشعوب لناقشوا همومها الرئيسة، ولتوقفوا عن إثارة الأزمات الدبلوماسية عبر ترديد الاتهامات لدولة مهمة كجمهورية إيران الإسلامية بإثارة القلاقل، ولدعوها لحوار منصف ومتوازن لحلحلة المشاكل الأمنية.

ما جرى في حوار المنامة هو تكملة لما صرحت به رئيسة وزراء بريطانيا في اجتماع القمة الخليجية الأخير من أن بريطانيا سترجع للخليج لحماية أمن المنطقة من الخطر الإيراني، واستمرار للعقوبات التي تعمل الولايات المتحدة من فرضها مجددًا على الجمهورية الإسلامية، في نقض واضح للاتفاق النووي الذي جرى بين إيران والمجموعة الدولية.

نشوء تكتل سياسي جديد من القوى العلمانية

كان هدف النظام الخليفي في 2016م ترميم صورته كنظام يقيم إصلاحات تدريجية، ولذلك فإن عودة بعض القوى للعملية السياسية - لو تحققت - فستكون مصلحة خليفية بحتة، كما أنها سترفع ترفع الحرج عن الإدارتين الأمريكية والبريطانية باعتبارهما داعمين لنظام دكتاتوري مقاطَع من قبل القوى السياسية الرئيسة في المجتمع، ولكي يهيأ النظام لمشاركة بعض القوى السياسية في انتخابات 2018م، وعودتها للعملية السياسية واعترافها بالنظام القائم فإنه قد يعطيها مساحة من الحرية والعمل مقابل التزامها بخطوط عمل حمراء، بل قد شرع في ذلك بالفعل عبر السماح لها بتشكيل التحالفات السياسية، وحضور ورش عمل أقامتها في سنة 2016م بعض وزارات الخارجية الأجنبية تحت عنوان المصالحة والمشاركة في العملية السياسية. في منحى آخر فإن النظام - وحسب المعلومات الداخلية - يعمل حثيثًا على دفع بعض الشخوص من المعارضة التي قاطعت العملية السياسية للترشح بصورة فردية في انتخابات 2018م، وعندما ينجح النظام الخليفي في تطعيم المجلس النيابي الصوري بحركات وشخوص كانت جزءً من الحراك الذي انطلق في 2011م فإنه قد اتخذ خطوة مهمة نحو الرجوع بالوضع السياسي إلى ما قبل 2011م.

يمثل رفع ما يسمى بوزارة العدل دعوى قضائية في 6 مارس 2017 بحل جمعية وعد فشلًا لعمل النظام على احتواء الجمعية، وتسييرها في فلكه وضمن خطوطه الحمراء.

المناورات العسكرية و الأمنية

انطلقت مناورة الخليج العربي 1 في البحرين بتاريخ 27 أكتوبر/تشرين الأول 2016م واستمرت حتى تاريخ 16 نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه، بمشاركة قوات من وزارات الداخلية في دول مجلس التعاون، حيث حملت المناورة عدة دلالات، من حيث نوعها والزمان والمكان وأعداد المشاركين والأسلحة المستخدمة ونوع التدريبات والأهداف المعلنة والخفية لهذه المناورة، ولكونها الأولى من نوعها حيث أنها المرة الأولى التي تقوم فيها وزارات الداخلية في مجلس التعاون بمناورة مشتركة، بل أنه من النادر أن تقوم مجموعة من وزارات الداخلية في البلدان ذات الحدود المشتركة بمناورة مشتركة بين قوات الأمن الداخلي.

صرح وزير داخلية العصابة الخليفية راشد آل خليفة بأن المناورة تهدف إلى رفع كفاءة الأجهزة الأمنية، وزيادة قدرتها على مكافحة الأعمال الإرهابية، وتبادل الخبرات الأمنية، مع تصميم فرضيات أمنية تحاكي المخاطر المتوقعة والتهديدات الأمنية التي تمثلها الجماعات والمنظمات الإرهابية، حسب تعبير راشد آل خليفة. وحسب الرصد الداخلي والتتبع الإعلامي فإن عدد المشاركين في المناورة من ضباط وجنود وإداريين ومسؤولي الدعم اللوجستي قد بلغ 20,000 شخص، بينما تموضعت المناورات في أماكن شاطئية في جنوب البحرين على الساحلين الشرقي والغربي.

المناورة جرت بالتزامن مع تمرين آخر، «جسر سبعة عشر»، وهو تمرين بحري ثنائي بين السعودية والبحرين، تُجرى فعالياته في المياه الإقليمية للبحرين، بمشاركة سفن تابعة للقوات البحرية السعودية، وقوات الأمن البحرية الخاصة في ميناء قاعدة سلمان البحرية في البحرين.

لا يخفى على المراقب خلفيات هذه المناورة، والتي تتمثل في شيئين وهما: القلق لدى بعض الدول الخليجية المتورطة في إشعال العنف في سوريا والعراق واليمن، حيث ستترك هذه التطورات أثرها على أمن الحدود، بل والأمن الداخلي لهذه الدول، أما الشيئ الآخر فيتمثل في رغبة بعض هذه الدول في الاستمرار في قمع شعوبها المطالبة بالتغيير والإصلاح السياسي تحت ذريعة محاربة الإرهاب.

على رغم التجهيزات والاستعدادات والرعاية الرسمية الكبيرة للمناورة إلا أنها فشلت في الوصول لأي من أهدافها المعلنة وغير المعلنة، بحسب تطورات الأحداث في البحرين مطلع سنة 2017م.

قافلة الشهداء

لحق 3 من المواطنين بقافلة شهداء ثورة 14 فبراير خلال سنة 2016م، وهم الشاب البطل حسن الحايكي والشاب البطل علي عبدالغني الكوفي، والحرّة فخرية مسلم «رحمة الله عليهم»، ويعتبر عدد الشهداء في 2016م مقارنة بالسنوات الأخرى منخفضًا، وذلك بسبب حرص النظام على عدم سقوط شهداء يكون دمهم سببًا في تحريك الجماهير، ولجنوح النظام الخليفي للأساليب المخابراتية على حساب القمع المميت، حيث أظهرت قوات النظام استخدامًا محسوبًا للقمع، امتثالًا لنصيحة مقدمة من المخابرات البريطانية.

وفي الأسفل نبذة عن شهادة هؤلاء الثلاثة

الشاب حسن الحايكي

وهو من منطقة مدينة عيسى، وعمره عند استشهاده 35 سنة، واستشهد بتاريخ 30 يونيو/حزيران 2016م بمجمع السلمانية الطبي.

فقد اقتُحم منزله في وقت مبكر من فجر يوم الأحد الموافق 3 يوليو/تموز 2016م بواسطة مليشيات مدنية مسلّحة برفقة قوات من المرتزقة واختطفته إلى جهة مجهولة، ومن ثم عرضت وزارة الداخلية الخليفية صورته برفقة آخرين عبر التلفزيون الرسمي بمساء يوم الاثنين الموافق 12 يوليو/تموز 2016م بادعاء القبض على ما اسمتهم بمرتكبي التفجير الذي وقع بتاريخ 30 يونيو/حزيران 2016م بمنطقة العكر الشرقي جنوب العاصمة المنامة.

وفي يوم الاثنين الموافق 26 يوليو/تموز 2016م سُمِح لعائلته بزيارته وللمرة الأولى والاطمئنان عليه حيث نقل والده عن أخباره بأنه تعرض إلى التعذيب الجسدي والنفسي طوال فترة التحقيق، وبصباح يوم الأحد الموافق 31 يوليو/تموز 2016م تلقت عائلته اتصال من السلطات الأمنية يفيد بوفاته وذلك بعد معاناته من مشكلة صحية، نقل أثرها إلى مجمع السلمانية الطبي، غير أنه فارق الحياة أثناء محاولة إسعافه بالمجمع المذكور حسب زعم السلطة الخليفية.

الشاب علي عبد الغني الكوفي

وهو من منطقة شهركان، واستشهد بتاريخ 4أبريل/نيسان 2016م في أحد شوارع البلدة.

أما طريقة استشهاده فقد تعرّض بصباح يوم الخميس الموافق 31 مارس/آذار 2016م لحادثة غامضة، وذلك أثناء اقتحام مليشيات مدنية مسلحة برفقة قوات من المرتزقة في وقت مبكر من الصباح لبلدة شهركان غرب البلاد واقتحامها أحد المنازل، فيما تداولت بالتزامن مع الاقتحام صور عبر مواقع التواصل الاجتماعي تظهر شاب ملقى على الأرض بالشارع وتحيطه مجموعة من المرتزقة ومليشات مدنية مسلحة اتضح فيما بعد بأنه هو من كان ملقى على الأرض، حيث تدخلت سيارة إسعاف ونقل من الموقع، فيما نشرت وزارة الداخلية الخليفية خبر تفيد بإصابة ما وصفته بأحد المطلوبين أمنية، وذلك بعد سقوطه من أعلى أحد المباني خلال محاولته الفرار، حيث نقل على أثرها إلى مستشفى العسكري وادخل في العناية المركزة بسبب إصابته بالرأس، حيث فارق الحياة بعد أربعة أيام.

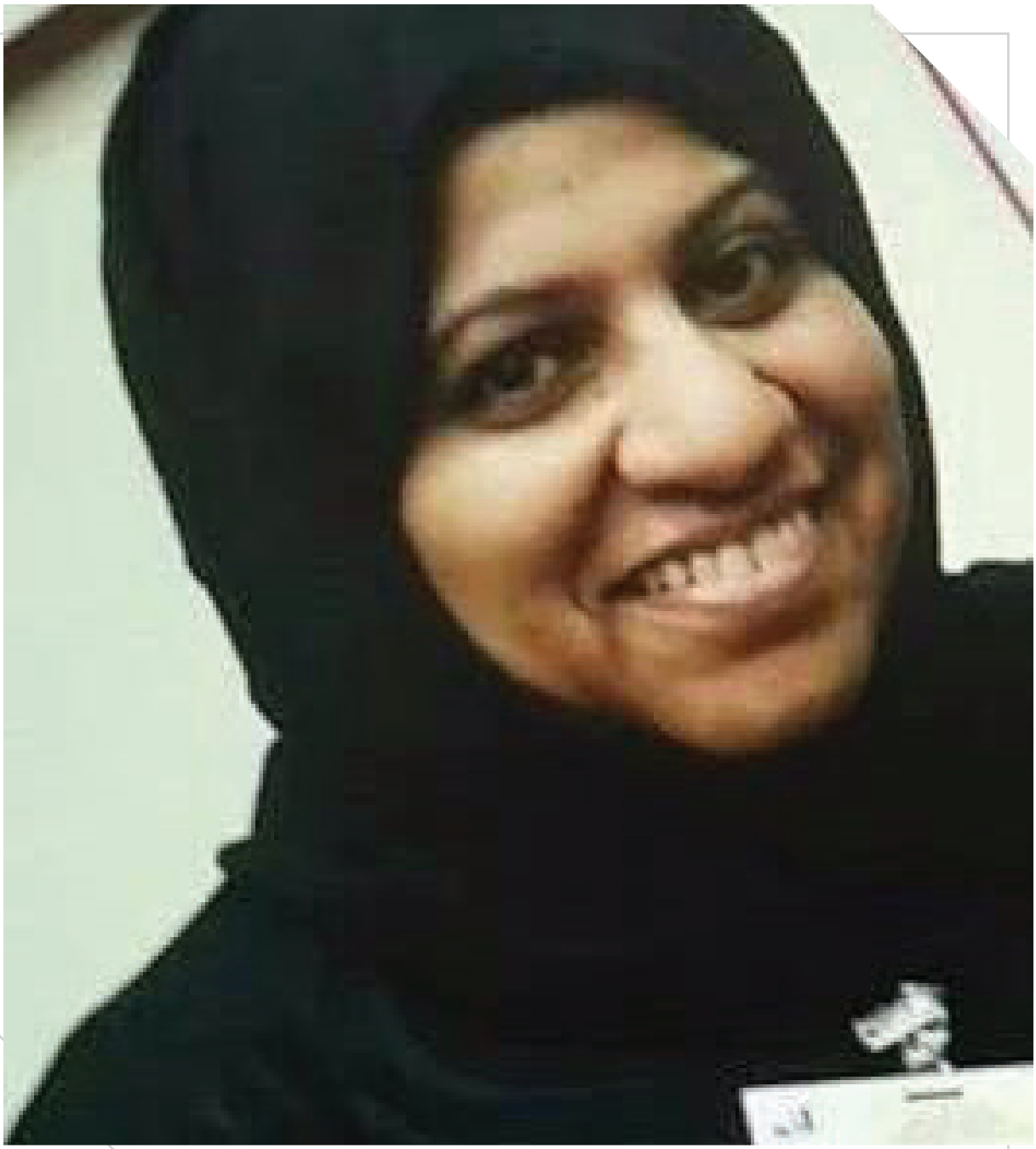

الحرة فخرية همـــام

وهي من جزيرة سترة، واستشهدت عن عمر 42 سنة، في الشارع العام مقابل منطقة العكر الشرقي، بتاريخ 30 يونيو/حزيران 2016م.

وقد تعرضت بمساء يوم الخميس الموافق 30 يونيو/حزيران 2016م لحادثة غامضة، وذلك أثناء قيادتها سيارتها بالشارع العام المقابل لمنطقة العكر الشرقي جنوب المنامة، حيث أعلنت وزارة الداخلية الخليفية عن نبأ وقوع انفجار أدى إلى اصابتها بشظايا واصطدامها بالحاجز الحديدي، فيما شهد ذلك اليوم ومنذ الصباح الباكر انتشارًا واسعًا لقوات الكوماندوز بالأسلحة الرشاشة بالتزمن مع زيارة كان يجريها حاكم البحرين لمنزل أحد أقاربه بأطراف جزيرة سترة.

الحضور الشعبي في الميادين

كان متوسط الحراك الميداني مطلع سنة 2016م هو خروج 20 إلى 23 منطقة تقريبًا في التظاهرات المختلفة، إلا أن الحراك الميداني في جمعة الفداء بتاريخ 8 يوليو/تموز 2016م، وفي الخميس والجمعة 20 و21 أكتوبر/تشرين الأول 2016م شهد ارتفاعًا في أعداد التظاهرات والمتظاهرين، حيث تفاعلت 30 منطقة في البحرين مع دعوات للتظاهرات حملت عناوين مختلفة حول اليمن وسماحة الشيخ عيسى «حفظه الله».

أعداد المناطق التي تخرج في التظاهرات وأعداد المتظاهرين تشهد ارتفاعًا وانخفاضًا، وذلك تأثرًا بعدة عوامل، ومن الملاحظ أنه في نهاية سنة 2016م انخفضت أعداد ووتيرة الفعاليات التي فيها مواجهات عنيفة مع السلطة، وأصبحت المسيرات هي النمط الغالب، كما أن السلطة في نهاية 2016م خفّفت من قمعها للمسيرات خشية سقوط الشهداء، واستعاضت عن ذلك بالعمل الاستخباراتي وبالمداهمات الليلية.

بالأخذ في الاعتبار عدد المناطق المتظاهِرة وأعداد المتظاهرين الحاشدة فقد وصل الحراك يوم الجمعة 8 يوليو/تموز 2016م لنسبة ٪50 في الحد الأدنى مقارنة بالحراك الاحتجاجي سنة 2011م.

فعندما انطلق الحراك تأثر بعدة عوامل منها داخلية وهي احتقان الوضع الأمني والمعاشي للناس، حيث كانت الكثير من القيادات في الداخل، وعوامل خارجية منها الثورات في المنطقة. واتخذ الحراك الرسم البياني التالي:

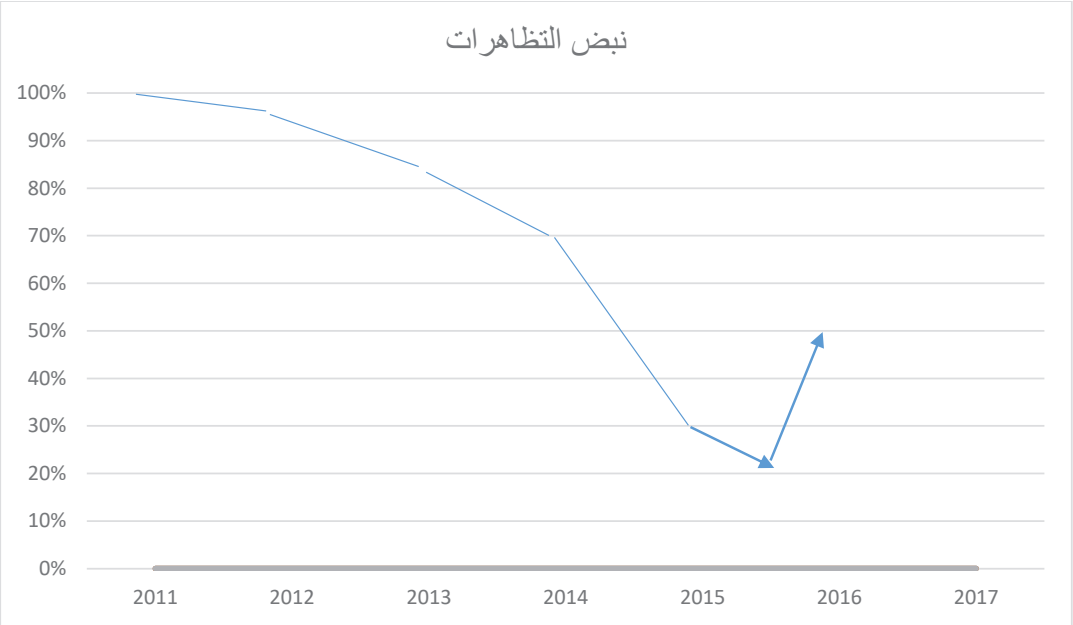

العوامل الداخلية المؤثرة والتي كان لها أثر في تفاوت مستوى الحراك الميداني طوال سنوات الثورة:

- الاعتقالات والتعذيب والانتهاكات، ففي 2010م كان الوضع الأمني في البحرين متوترًا والعديد من القيادات المعارضة والشباب في السجن.
- تردي الوضع المعيشي لدى الطبقة السفلى والمتوسطة.
- وجود قيادات لها كاريزما وتأثير في توجيه الناس مثل الأستاذين عبدالوهاب والمشيمع والشيخين عيسى قاسم وعلي سلمان.
- انتشار وفعالية المنتديات الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، وعجز النظام عن اختراقها أمنيًا.

العوامل الخارجية المؤثرة في الحراك الميداني:

- التطورات الإقليمية كالثورات في تونس ومصر.
- مستوى الدعم اللوجستي والإعلامي والمعنوي من قبل الأصدقاء.
- عدم وجود دعم أمني ومعلوماتي فاعل من قبل الأمريكيين والبريطانيين للنظام الخليفي.

في 12 فبراير/شباط 2016م حدث تفجير استهدف مركبة للمرتزقة في بلدة الدراز، وأعلنت سرايا الأشتر مسؤوليتها عن التفجير، وقالت في بيان موقّع باسمها "رجال الله بسرايا الأشتر يتمكنون من دكّ جحافل العدو الخليفي ببلدة الدراز المقاومة". فيما قالت وزارة الداخلية على صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) "تفجير إرهابي عند مدخل قرية الدراز أسفر عن أضرار بسيطة بإحدى الدوريات الأمنية" وأضافت أن "الجهات المختصة تباشر إجراءاتها".

وفي 22 ديسمبر/كانون الأول 2016م نشرت سرايا الأشتر بيانًا قصيرًا جدًا قالت فيه: "نراقب الأحداث عن كثب ويدنا على الزناد"، أشار لعودة مرتقبة لعمليات التنظيم بعد توقف لفترة طويلة.

قانون الأحوال الشخصية «الشق الجعفري»

منذ الأوّل من شهر نوفمبر 2016 تكرّرت التصريحات الرسميّة حول قرب إقرار المجلس النيابي لما يعرف بـ «الشق الجعفري» من قانون أحكام الأسرة. وفي المقابل، تكرّرت بيانات وتصريحات لعددٍ من كبار علماء الدين الشيعة في البحرين، وبعض القوى السياسية الثورية، ومنها تيار الوفاء الإسلامي.

أتت التصريحات بقرب إقرار «الشق الجعفري» على خلفيّة شعور العصابة الحاكمة بأنّها ستحظى بدعم قوى المعارضة العلمانية والتنظيمات النسوية، وأنّ لديها ما تحتاجه من غطاء شرعي عبر رجال الدين الشيعة الموالين لها. علاوة على ذلك، فإن حسابات السلطة أشارت إلى أنّ معارضي القانون لم يعودوا قادرين على عرقلة إقراره بعد أن قامت بحل «المجلس العلمائي» وإسقاط جنسية مؤسّسه الشيخ عيسى قاسم، وبعد أن نجحت في تفريق قوى المعارضة عن بعضها وعن مواقع التأثير والتصدي الميداني القالب للموازين.

أصدر كبار علماء البحرين بيانًا أعلنوا فيه رفضهم القاطع لمساعي السلطة فرض قانون للأحوال الشخصية للطائفة الجعفرية في المملكة.

وجاء في البيان الصادر عن آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم والسيد عبد الله الغريفي والشيخ عبدالحسين الستري والشيخ محمد صالح الربيعي، أن الآخذ بأيّ قانونٍ على خلاف أحكام المذهب يعتبر متمرّدًا عليه وخائنًا ومحاربًا له.

وقال العلماء في بيانهم: «لا يسع أهل مذهب دينيٍّ في العالم أن يخضعوا في أمر زواجهم وطلاقهم

وحقوقهم الأسريّة في علاقات الأزواج بعضهم مع بعض، وعلاقات الوالدين والأولاد والمواريث مما تثبت فيه أحكام مذهبهم أن يستجيبوا لشيء مما يخالف ذلك مما يقنّن لهم خارج أحكام المذهب من أيّ جهةٍ من الجهات وأيّ سلطة من السلطات، وأيّ مذهب يمكن أن يبرّرَ لأهله أن يقعوا في الزّنا وأن يَلِدوا أولادًا غير شرعيّين وأن يضيّعوا الحقوق الزوجيّة، وحقوق الوالدين والأولاد، وأن يتلاعبوا في حقوق الميراث إرضاءً لقانونٍ سنّته لهم أيُّ جهة من الجهات، وأيُّ سلطة من السلطات وأن يعطي الشرعيّة لشيء من ذلك مجاراةً لتلك الجهة والسّلطة؟! وأيُّ قانون تشمّ منه رائحة هذه النتائج أو ما شابهها لا يمكن لأهل مذهب أهل البيت عليهم السلام قبوله أو الصبر عليه»، وأضاف «ممّا يقطع به إجمالاً أنّ إصدار قانون بشأن الأسرة لن يأتي ليؤكّد أحكام المذهب ويشدّد عليها ولا يخالفها في شيء وإلّا لما امتنع مريدو إصداره عن قبول موافقة المرجعية العليا في المذهب على أحكامه، ولا شكّ أن المذهب المعنيّ بهذا القانون يعتبر الآخذ بأيّ قانونٍ على خلاف أحكامه متمرّداً عليه، خائناً ومحارباً له».

وتعليقًا على بيان كبار العلماء في البحرين، أصدر علماء دين بحرينيون بيانًا حذّروا فيه أيضًا من تجاوز الموقف الشرعي لكبار العلماء ضد قانون الأحوال الشخصية، وأعلنوا تأييدهم الكامل لبيان كبار العلماء وأكدوا أنه يعبّر عن الموقف الشرعي الفقهي وما عليه قواعد المذهب وأحكامه الإلهية الصارمة.

وقال علماء الدين في بيانهم: «في الوقت الذي يجري فيه اضطهاد الطائفة الشيعية في البحرين، فإن النظام ومن حوله قد أغراهم حالة الاستضعاف والاضطهاد وظنوا أن الفرصة قد حانت لتنفيذ المخططات القديمة التي أفشلها الشعب بغيرته على دينه وشرفه، فعادوا لينقضّوا على أخصّ خصوصيات المذهب الشيعي الجعفري في أحكام الأسرة وشؤون الزواج والتوارث وما عليه الفقه الشرعي من أحكام إلهيّة بالغة الخطورة ترتبط بالأعراض والأنساب والشرف والعائلة التي هي العمود الفقري للمجتمع والذي بناه الدين بكل ما يرتبط به وفق أمر الله تعالى ونهيه، وهذه عقيدة ودين يبتني عليها صميم وجودنا الإنساني والديني معا".

كذلك أعلن تيار الوفاء الإسلاميّ عن تأييده لبيان لكبار علماء البحرين، موضحًا أن النظام يحاول تمرير القانون تحت عنوان حماية المرأة والمساواة.

وقال التيار في بيان له إن قانون الأحوال الشخصيّة «الشقّ الجعفريّ» هو نوع من الخداع والتملّص من الشريعة التي يؤمن بها شعب البحرين، مشيرًا الى عدم إمكانية النظام حماية المرأة في ظلّ وجود المئات من العاطلات عن العمل، والعديد من النّساء في السّجون بتهم كيديّة والظّلم والتّمييز الذي يجري بحقّ المرأة في دوائر الدّولة لكونها امرأة فقط.

وفي السياق نفسه، أيّد ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير/شباط عن تأييده لبيان لكبار علماء البحرين، وأشار في بيان له إلى أن النظام يحاول خلط الأوراق مجددًا من خلال تحريك القانون، لافتًا الى أن مساع النظام مآلها الفشل المحتوم. وأوضح أن شعب البحرين لن يُخدع ولنْ يتراجع عن أهداف ثورته المشروعة في تقرير المصير.

بدورهم، أعلن طلبة العلوم الدينية وعلماء البحرين في حوزة قم المقدسة العلمية عن تأييدهم الكامل والتام لبيان كبار علماء البحرين.

التدهور الاقتصادي

كشف انخفاض أسعار النفط وهروب جزء كبير من الاستثمارات من منطقة الخليج عامة ومن البحرين خاصة عن هشاشة النظام الاقتصادي في البحرين، وعدم قدرته على الصمود في وجه أخف الأزمات والظروف المتغيرة، وذلك بسبب أن العصابة الخليفية اعتمدت على اقتصاد ريعي، واستأثرت بموارد البلد، دون تحقيق أي تنمية مستدامة لصالح الوطن والمواطن.

بسبب ذلك تخلفت البحرين عن سداد بعض ديونها الخارجية خلال 2016م، وفرضت العصابة الحاكمة والفاسدة إجراءات تقشفية على عامة الشعب، تمثلت في رفع الدعم عن اللحوم والكهرباء والبنزين، وأنذر ذلك بالمزيد من الإجراءات التي ستطال حياة الناس في كل مناحيها، وستتطلب من المواطن تغييرًا كبيرًا في أسلوب حياته، وموارد دخله، ومصرفه، للتأقلم مع الواقع الجديد، والذي من المرشح أن يطول كثيرًا، خاصة مع انشغال الحلف السعودي في حرب اليمن ودعم المشاريع التكفيرية والتدميرية في كل من سوريا والعراق ولبنان، والذي يستنزف من خزائن دول الخليج، دون وجود أفق لحروبها ومشاريعها التدميرية.

تتجه البحرين إلى العجز الاقتصادي الكامل يومًا بعد يوم، وذلك بسبب الفساد والتلاعب بالمال العام، واستئثار السلطة وحدها بإدارة الثروات والموارد، مما يعيق عملية الرقابة والتحكم والتقييم، والسياسات والإجراءات الخاطئة على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري، فأصبح المواطن يتجه عميقًا تحت مستوى خط الفقر، في ظل اقتصاد تتحكم عائلة حاكمة في جميع مفاتحه وموارده ومصارفه، مما يمكّنها من إخفاء جزء مهم من الثروات والموارد لتذهب مباشرة لحسابات خاصة لا تدخل في حسابات ميزانية الدولة، ومن جهة أخرى فإن ما يذهب لميزانية الدولة يصرف وفق أولويات تحددها الحكومة غير المنتخبة، والتي يقبع رئيس الوزراء لما يزيد على 40 سنة على كرسي رئاستها.

لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الوطن فبدل أن يتجه النظام الحاكم للإصلاح الاقتصادي والسياسي، وتوفير بيئة ملائمة للنمو فإنه بدأ في اتخاذ سياسات وإجراءات تحمّل المواطن وحده عبء سداد الدين العام وتصحيح ميزان العجز.

من السياسات والإجراءات الاقتصادية التي اتخذها النظام في سنة 2016م هي:

- ✓ فرض ضرائب على منتجات الدخان.
- ✓ رفع الدعم عن بعض المنتجات والمستوردات كاللحوم والبنزين.
- ✓ زيادة رسوم الخدمات الصحية.
- ✓ زيادة رسوم الكهرباء والماء.
- ✓ إقرار ضريبة القيمة المضافة.

يحمل الوضع الاقتصادي المحلي والإقليمي في 2016م مؤشرات عدة حول ما ستكون عليه اقتصاديات المنطقة التي نعيش فيها، وأوضاعها السياسية والاجتماعية، وتغيّر موازين القوى لغير صالح الدول ذات الاقتصاد الريعي. آخر المؤشرات فيما يتعلق بالبحرين أن صندوق النقد الدولي قد أصدر توجيهًا في مطلع 2016م للبحرين بضرورة اتخاذ خطوات قوية لخفض العجز في الموازنة العامة، في ظل تقلص كبير للإيرادات وارتفاع تكاليف الإنتاج. كما صرح صندوق النقد في تقييمه لمسار اقتصاد البلد بأن هناك مخاطر خارجية وداخلية، وتراجع لمعنويات المستثمرين والمستهلكين والتي ستفرض تأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الكويت والسعودية هما الأخريتان سجلتا عجزًا في موازنتيهما العامتين، لأسباب مشابهة، مع توقع بأن يشمل الأثر نفسه دول أخرى في المنطقة إذا لم تتخذ هذه الدول إجراءات وإصلاحات جذرية على المدى المنظور. وما رفع الدعم عن بعض الخدمات الأساسية داخل بلاد الحرمين، والعمل على خصخصة قطاعات حيوية وسيادية كبعض الشركات العاملة في مجال النفط والنقل الجوي، والاستدانة من الخارج، وسحب المال من الصناديق السيادية، إلا الرماد الذي يخفي الكثير من جمار الفشل التي تكوي آل سعود، وتنذر بإشعال الحريق في سلطانهم. يضاف إلى ذلك انهماك قوى العدوان السعودي في شن حروب بالأصالة والوكالة في اليمن وسوريا والعراق، ودعم قوى التكفير والإرهاب، والذي يستنزف كل ذلك من شريان المال الذي يغذي مشاريع آل سعود التدميرية.

إلا أنه فيما يخص البحرين فإن الأزمة أكثر خطورة على أوضاع الناس، بسبب حجم الفساد والسرقة، والسياسات القمعية الشاملة ضد الشعب، لذلك كان شعب البحرين أول من لمس أثر التدهور الاقتصادي، وأول دولة في منطقة الخليج تتخذ إجراءات تقشفية ضد المواطنين. هذا الواقع الاقتصادي مرتبط مباشرة بسياسات النظام الداخلية والخارجية، وعلى ضوء التغيّرات السياسية في الجوار، والتحولات الاقتصادية، فلا يتوقع حدوث تغيّر وانفراجة في الاقتصاد دون تغيير في بنية الأنظمة السياسية الفاسدة، والتي طبقت سياسات اقتصادية قصيرة الأمد، وكانت في المقام الأول لتعزيز سلطة القبائل المغتصبة للسلطة.

في يوليو/تموز 2016م أصدر البنك الدولي تقييمًا لحالة العجز في ميزانية البحرين، مؤشرًا إلى أن العجز سيستمر لعدة سنوات قادمة، وإنه بسبب تراكم العجز في السنوات الماضية، ولجوء الدولة في البحرين للاقتراض، فإن الدين العام من المتوقع أن يصل إلى ٪83.7 من الناتج الوطني العام بانتهاء سنة 2016م، وبذلك يكون مستوى الدين العام متجاوزًا لنسبة الاستقرار ٪60 المقررة دوليًا.

الفهرس

مقدمة 2
شهادة الشيخ النمر 3
تصاعد الحراك الميداني 4
عتقال ناشطين بتهمة الانضمام لتيار الوفاء الإسلامي 5
وقيادات ميدانية مؤثرة 5
حملة قمعية استباقية 6
استهداف الدين وعلمائه ومؤسساته 7
انكفاء الجمعيات السياسية 8
هجمة إعلامية على القادة الأسرى 9
دعوات غير بريئة لمراجعة أخطاء الثورة 10
جهود السفارة الأمريكية للتطبيع مع الشعب 11
مظاهر البطولة والتمرد في سجون النظام الخليفي 12
إسقاط الجنسية عن آية الله قاسم «حفظه الله» 14
تصريحات قادة محور المقاومة التحذيرية للنظام الخليفي 15
تنامي العداء والتدخل الأمريكي والبريطاني 16
العودة البريطانية للبحرين عسكريًا 17
القمة الخليجية 18
مؤتمر حوار المنامة 19
نشوء تكتل سياسي جديد من القوى العلمانية 20
المناورات العسكرية و الأمنية 21
قافلة الشهداء 22
وفي الأسفل نبذة عن شهادة هؤلاء الثلاثة 22
الشاب حسن الحايكي 22
الشاب علي عبد الغني الكوفي 23
الحرة فخرية مسلم 24
الحضور الشعبي في الميادين 25
قانون الأحوال الشخصية «الشق الجعفري» 27
التدهور الاقتصادي 29

الحصار السياسي
2016

تيار الوفاء الإسلامي
Al-wafa'a islamic party I Bahrain

al-wafa.co

alwafa.party1

alwafa_party

alwafaparty

alwafa_party

+447498194580